دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تحقيق التراث

تراثيات

مجلة علمية محكمة يصدرها مركز تحقيق التراث

العدد الثالث والعشرون

يوليو ٢٠٢٣م

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية
أ.د أسامة طلعت
رئيس مجلس الإدارة

تراثيات/مجلة محكمة يصدرها مركز تحقيق التراث بدار الكتب . ـ س ١، ع ١ (يناير ٢٠٠٣).

. ـ القاهرة:

مطبعة دار الكتب ، ٢٠٠٣ - .

مج ؛ ٢٩سم.

نصف سنوية.

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لايجوز استنساخ أى جزء من هذا العمل بأى طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٣/١٢٢٠٧

تراثيات

مجلة محكمة يصدرها مركز تحقيق التراث

هيئة التحرير

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. أسامة طلعت

رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية
د. أشرف قادوس

رئيس التحرير
أ. د. إبراهيم الهدهد

سكرتير التحرير
د. نورا عبدالعظيم

مستشارو التحرير

إبراهيم شبوح
(تونس)

أحمد شوقى بنبين
(المغرب)

أسامه ناصر النقشبندى
(العراق)

رضوان السيد
(لبنان)

فيصل الحفيان
(سوريا)

يحيى محمود بن جنيد
(السعودية)

دار الكتب والوثائق القومية

المراسلات
مركز تحقيق التراث - دار الكتب والوثائق القومية
كورنيش النيل- رملة بولاق - القاهرة
ت : ٥٧٥١٠٨٦ - فاكس : ٥٧٨٩٦٧٨
E-mail:scenlers@darelkotob.org

مدير المطبعة
محمود يونس سيد

في هذا العدد

افتتاحية العدد — رئيس التحرير — ٥

بحوث ودراسات :

- الأسس اللغوية والرياضية لعلم تركيب وحل الشفرة عند العرب — أ. د. أحمد عزب — ٩
- بَيْنَ الأُدَباءِ والنُّحَاةِ إِشْكَالِيَّةُ (الْجَفَنَاتِ والأَسْيَافِ) في بَيْتِ حَسَّانَ رضي الله عنه — أ.د. أحمد عيد عبد الفتاح حسن — ٥١
- التراث العلمي لمكة المكرمة في عصر الراشدين — أ. د. صلاح الدين علي عاشور — ٧٥
- الْكَوَارِثُ الطَّبِيعِيَّةُ والْبَشَرِيَّةُ، وأَثَرُهَما فِي مَكَّةَ الْمُكَرَّمَة خِلالَ الْقُرُونِ الأَرْبَعَةِ الأُوْلَى لِلْهِجْرَةِ — د. محمود محمد خلف - أ. هادي محمد نمشان الحارثي — ١٠٧
- بنو الأحمر والمماليك (دراسة تاريخية في العلاقات) — د. نورا عبدالعظيم — ١٤١
- البيمارستانات في القاهرة — د. منى علي أبو العزم — ١٦٥
- علم التعمية من صور سَبْق الحضارة الإسلامية — أ. إكرامي عشري — ١٨٥

افتتاحية العدد

الحمد لله على نعمة التوفيق، وبعد

تتحف مجلة تراثيات قراءها في هذا العدد بلوحة معرفية تراثية في هذا العدد:

البحث الأول :الأسس اللغوية والرياضية لعلم تركيب الشفرة وحلّها عند العرب ،وهذا البحث يبين سبق العرب لهذا الموضوع من خلال التنقيب في التراث العلمي واللغوي ، والبحث الثاني :يبحر في التراث بين الأدباء والنحاة لبيان معني الجفنات والأسياف وأسس البناء الصرفي للجمع ودلالاته عند النحاة والأدباء ، وهو مبني على الإبداع النقدي للخنساء في العصر الجاهلي ، والبحث الثالث: يكشف التراث العلمي لمكة المكرمة في عصر الخلفاء الراشدين وقد دبجّه مؤرخ مجيد والبحث الرابع : يعود بنا إلى القرون الأربعة الأولى كاشفًا أثر الكوارث الطبيعية والبشرية وأثرها في مكة المكرمة ،والبحث الخامس : يرصد العلاقات التاريخية بين بني الأحمر والمماليك ، والبحث السادس: نادر لطيف يرصد البيمارستانات في القاهرة ، أما البحث السادس :فهو نادر التوجه دقيق إذ يبين لنا سبق الحضارات الإسلامية لعلم التعمية ، وأسرة التحرير تتمني لقرائها وقتًا نافعًا ممتعًا معها.

رئيس التحرير

أ.د/إبراهيم الهدهد

بحوث ودراسات

إِشْكَالِيَّةُ
(الْجَفَنَاتِ والأَسْيَافِ)
في بَيْتِ حَسَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَيْنَ الأُدَبَاءِ والنُّحَاةِ

أ.د. أحمد عيد عبد الفتاح حسن(*)

مقدمة

فـ «سيبويه أدرى بمراد العرب من العرب» عبارة كان يقولها أستاذنا د. إبراهيم حسن إبراهيم، رحمه الله تعالى، لطلابه في مرحلة الدراسات العليا شارحًا لهم بعض أبواب كتاب سيبويه النحوية.

فكرتُ في تلك العبارةِ التي تُعَدُّ من جوامع الكلم، وقلتُ في نفسي: لَعلَّ اللهَ يهديني إلى موقفٍ واضحٍ لسيبويه في كتاب العربية من بعض كلام العرب، وأقْرِنُه بموقف رجلٍ عربيٍّ صريحٍ من الكلام نفسه، فأُجلِّي بهما تلك العبارةَ تجليةً مرضيَّة، فحقق اللهُ رجائي، ووقفت على بغيتي في مسألة من مسائل الكتاب، فاستدعيتُ موقفًا عربيًّا صريحًا فيها، وكان البطلُ في الموقفين الشاعر العربيّ الكبير حسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مادح الملوك في الجاهلية، وشاعر الرسول ﷺ في الإسلام.

وقد جاء هذا البحث في مبحثين، تحتهما مطالب، على النحو الآتي:

المبحث الأول: إِشْكَالِيَّة دِلالَةِ الْجَمْعَيْنِ عِندَ الأُدَبَاءِ، وتحته ثلاثة مطالب: المطلب الأول: نَشْأَةُ مَوْقِفِ الأُدَبَاءِ، والمطلب الثاني: موقف الأدباء من دلالة الجمعين، والمطلب الثالث: الباعث على ذلك.

المبحث الثاني: إِشْكَالِيَّة دِلالَةِ الْجَمْعَيْنِ عِندَ النُّحَاةِ، وتحته ثلاثة مطالب: المطلب الأول: نَشْأَةُ مَوْقِفِ النحاة، والمطلب الثاني: موقف النحاة من دلالة الجمعين، والمطلب الثالث: فذلكة الإشكالية.

* * *

المبحث الأول: إِشْكَالِيَّة دِلالَةِ الْجَمْعَيْنِ عِندَ الأُدَبَاءِ

اقتضى إيضاح إشكالية هذه الدلالة عند أهل الأدب والشعر ذكر السياق الاجتماعي الذي أثيرت فيه، مع بيان موقف الأدباء منها، وباعثهم عليه. وقد جاء ذلك في ثلاثة مطالب:

(*) أستاذ اللغويات، ووكيل كلية اللغة العربية بالقاهرة للدراسات العليا والبحوث، ١٤٤٤هـ / ٢٠٢٢م .

المطلب الأول: نَشْأَةُ مَوْقِفِ الأُدَبَاءِ

رائدُ هذا الموقفِ شَاعرٌ عربيٌّ صريحٌ من ذُبْيَانَ، من شعراء الطبقة الأولى الجاهليين، ومن أصحابِ المعلقات، هو زياد بن معاوية، المعروف بـ(النابغة)، والمُكَنَّى بأبي أُمَامَةَ.

وقد ابتدأ هذا الموقفَ في قُبَّته المضروبة، في سوق (عُكَاظ) على ملإ من الناس ناقدًا الشعراء المنشدين، حين أَنْشَدَهُ حسَّانُ بْنُ ثابتٍ قصيدةً، منها بيتاه المشهوران في كتب التراث الأدبي والنقدي؛ فقد حكى أبو سعيدٍ الأصمعيُّ (ت٢١٦هـ) عن أبي عمرو بن العلاء البصريّ (ت١٥٤هـ)، قال: اكان النابغةُ الذبيانيّ تُضرب له قُبَّةٌ من أُدم بسوق (عُكَاظ)، فتأتيه الشعراء تعرض عليه أشعارها، فأتاه الأعشى فأنشده أول من أنشد، ثم أنشده حسّان: ﷺمن الطويل]

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى وأسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما
وَلَدْنَا بَنِي الْعَنْقَاءِ وابنَيْ مُحَرِّقٍ فأَكْرِمْ بنا خالًا، وَأَكْرِمْ بنا ابْنَمَا!

قال النابغة: أنت شاعرٌ، ولكنَّك أقْلَلْتَ جِفانَكَ وسُيُوفَكَ، وفَخَرْتَ بمن ولدت، ولم تفخر بمن ولدك»[(١)].

وجاء في روايةٍ أخرى عند أبي عُبَيْد الله الْمَرْزُبَانِيِّ (ت٣٨٤هـ): «أنشد حسَّانُ نابغةَ بني ذُبيان قصيدته التى يقول فيها:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ

فقال له: ما صَنَعْتَ شيئًا؛ قلَّلْتَ أمركم؛ فقلت: جَفَنَات وأسْيَاف»[(٢)].

فأخذ النابغةُ على حسَّان - وهو شاعرٌ عربيٌّ صريحٌ - التعبيرَ بالجمع بالألفِ والتاءِ (الْجَفَنَات) المرادِ به القلةُ في أصلِ الْوَضْعِ وغالب الكلامِ، وأراد منه التعبيرَ بجمع التكسير (الْجِفَان) المراد به الكثرة، ففيه توجد المبالغة المحمودة في مجال الشعر عنده، وكان ذلك سببًا في تقديم النابغة غيره عليه وتأخيره.

وكذلك أخذ عليه التعبير بـ(أسْيَاف) وهي على وزن جمع القلة (أفْعَال)، وأراد منه التعبير بـ(سُيُوف) التي هي على وزن جمع الكثرة (فُعُول).

(١) المصون في الأدب، لأبي أحمد العسكري، ص ٣ ،٤.
(٢) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، ص٦٩.

المطلب الثاني: موقف الأدباء من دلالة الجمعين

قد فَصَّلَت جُلُّ كتبِ التراثِ الأدبيِّ والنقديّ هذه الحكايةَ، وتناولت دلالة هذين الجمعين تناولًا مختلفًا بعضُه عن بعضٍ؛ ولذا يمكن تصنيف أصحابها الأجلاء من حيثُ موقفُهم منها فريقين:

الفريق الأول: المؤيدون نَقْدَ النابغةِ حَسَّانَ:

لا رَيْبَ أنَّ لهذا الموقفِ الواقع على ملإ من الناس في سوق (عُكَاظ) أصداءً ترددت في كثيرٍ من كتب الأدب والنقد، فإذا ولَّيْت وجهك شطرها ألفيت أصحابها قد تناولوا تلك الحكايةَ عَرْضًا وتوجيهًا، وإجمالًا وتفصيلًا، واستدلالًا وتأصيلًا، واستحسانًا لِنَقْدِ النابغةِ الذبيانيّ حسَّانَ، الذي ما كان ينبغي له أن يستعملَ هذين الجمعين الدالين على القلة، وهناك مندوحةٌ؛ فالجموع الدالة على الكثرة في العربية موفورةٌ، والمبالغة في مجال الشعر محمودة.

- فأبو عبيد الله المَرْزُبَانِيُّ (ت ٣٨٤هـ) نَقَلَ عن الصوليّ (ت٣٣٥هـ) قوله: «فانظر إلى هذا النقد الجليل الذى يدلّ عليه نقاء كلام النابغة، وديباجة شعره؛ قال له: أقْلَلْتَ أسْيَافَكَ؛ لأنَّهُ قال: (وأسْيافُنَا) وأسْيَافٌ جَمْعٌ لأدنى العدد، والكثيرُ: سُيُوفٌ. والْجَفَنَات لأدنى العددِ، والكَثِيرُ: جِفَان»[1].

- وأسامة بن منقذ (ت٥٨٤هـ) عَدَّ البيتَ شاهدًا من شواهد (باب التفريط) بعد أن عَرَّفَه قائلًا: «اعلم أنَّ التفريط هو: أن يُقْدِمَ الشاعرُ على شيءٍ، فيأتيَ بدونه فيكونَ تفريطًا منه، إذ لم يُكْمِلِ اللفظ أو يُبالغ في المعنى، وهو بابٌ واسِعٌ يَعْتَمِدُ النقادُ من الشعراء، وهو مثلُ قول حسَّان بن ثابت:

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما

فَرَّطَ في قوله: (الجَفَنَاتُ)؛ لأنَّها دون العشرة، وهو يَقْدِرُ أن يقول: (لدينا الجِفَان)؛ لأنَّ العدد القليل لا يفتخرُ به. وكذلك قوله: (وأسْيافُنَا)؛ لأنَّها دون العشرة وهو يَقْدِرُ أن يقول: (سُيُوفُنا، وبِيضٌ لنا) ...»[2].

وحازم القُرْطَاجنِّيُّ (ت٦٨٤هـ) القائل: «والمَدْحُ بالقاصر ممَّا يَحْسُنُ تقصيرٌ في المَدْحِ. والذَّمُّ بالقاصر ممَّا يَقْبُحُ تقصيرٌ في الذَّم»[3]، فقد قال: «والبُصَراء بصناعة

(١) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، ص٧٠.

(٢) البديع في نقد الشعر، ص١٤٦.

(٣) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص١١٨.

البلاغة العارفون بما يجب فيها يقولون: إنَّما طالب النابغةُ حسَّانًا بمبالغةٍ حقيقةٍ، وهي تكثير الجِفَانِ والسُّيُوف. فاستدرك عليه التَّقْصِيرَ عمَّا يُمْكِنُ فيما وصف، ولم يُطالبه بتجاوز غاية الممكن، والخروج إلى ما يستحيل»[(١)].

ويحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٥هـ) قال: «ومن أجل الإخلال بالمبالغة ومراعاتها عِيبَ على حسَّان فى قوله:

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما

فعِيبَ عليه قوله: (الجَفَنَاتُ)، وهو جمعُ قِلَّة، وليس هذا من مواضع القِلَّة، وكان الأحسن فيه الجِفَان»[(٢)].

تَذْيِيلٌ:

قد رأينا هؤلاء العلماءَ الأجلاءَ وغيرَهم من خلال كُتُبِهم في مجال الأدب والنقد والبلاغة، أو ما نُقِلَ عنهم يُردِّدُون كلامَ النابغةِ ترديدًا بلفظه أو بمعناه، ويستحسنون نَقْدَهُ، ولا يلتفتون إلى حسَّانَ المتكلم العربيّ الصريح أَدْنَى التفاتٍ؛ فلا يُراعون مرادَه، ولا يعتبرون قَصْدَهُ، ولا يحتكمون إلى السياق (أو مقام الفخر والمدح) الذي قيلت فيه قصيدته إلا لائمين له على ترك بناء جمع الكثرة فيه، وهو المفيد للمبالغة.

الفريق الثاني: المنتصرون لحَسَّان من منتقديه:

وتوجد فئةٌ قليلةٌ من أعلام الأدب ورواد النقد نقَلَت تلك الحكايةَ المشهورةَ، وناصَرَتْ حسَّانَ، ورأت أنَّ في قواعد العربية مرونةً وحيويةً، ومُراعاةً للمقامِ، وتقديرًا للمُراد، فلا تقف ألفاظُها عند دلالةٍ محددةٍ بحيث لا تتجاوزها إلى غيرها، ومن هؤلاء:

- نصرُ اللهِ بْنُ محمدٍ، ضياءُ الدين، المعروف بـ: ابن الأثير الكاتب (ت٦٣٧هـ) الذي عَرَضَ كلامَ مؤيدي نقدِ حسَّان، ثم رَدَّهُ بالأدلة الواضحة، واحتكم إلى قَصْد الشاعر ومرادِه، وراعى السياقَ الاجتماعيّ الذي قال فيه قصيدتَهُ، وذلك حيث يقول: «ووجدتُ أبا بكر محمد بن يحيى، المعروف بالصولي قد عاب على حسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوله:

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما

(١) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص١١٨.

(٢) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز٣/٦٥.

وقال: إنَّهُ جَمَعَ الجَفَنَاتِ والأَسْيافَ جمعَ قلَّةٍ، وهو في مقام فخر، وهذا مما يحط من المعنى ويضع منه، وقد ذهب إلى هذا غيره أيضًا.

وليس بشيء؛ لأنَّ الغَرَضَ إنَّما هو الْجَمْعُ، فسواء أكان جمعَ قلَّةٍ أم جمعَ كثرةٍ. ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل: ١٢٠-١٢١] .أفترى نِعَمَ اللهِ؟ أكانت قليلةً على إبراهيم صلوات الله عليه؟

وكذلك ورد قوله عز وجل في سورة النمل: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل: ١٢-١٤] ، فقال: ﴿وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ فجَمَعَ النفسَ جمعَ قلَّةٍ، وما كان قوم فرعون بالقليل حتى تُجْمَع نفوسهم جمعَ قِلَّةٍ، بل كانوا مئين ألوفًا، وهذا أيضًا مما يُبْطِلُ قولَ الصُّوليّ وغيره في مثل هذا الموضوع.

وكذلك ورد قوله عز وجل:﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: من الآية ٤٢]، والنفوس المتوفاة والنائمة لا ينتهي إلى كَثْرَتِها كَثْرَةٌ؛ لأنَّها نفوسُ كلِّ مَنْ في العالم»[(١)].

- عبدُ العظيمِ بن أبي الإصبع العَدْوَاني (ت٦٥٤هـ) من الذين ناصروا حسَّانًا، فقد قال: االنابغة إنَّما عاب على حسَّانَ تركَ المبالغة، والقصة مشهورة، والصوابُ مع حَسَّانَ، وإن رُوِيَ عنه انقطاعه في يد النابغة»[(٢)].

ويكفي ذلك الْقَدْرُ في بيان موقف الأدباء من (الجَفَنَاتِ والأَسْيافِ) في بيت حسان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

المطلب الثالث: الباعث على ذلك

الباعث على هذين الموقفين السابقين هو (استحسان المبالغة في الشعر، وعدم استحسانها)، والمبالغةُ تُسَمَّى (التَّبْلِيغ)، و(الإفراط في الصفة)، وأكثر الناس على تسمية (المبالغة)؛ لأنَّها أخفُّ وأعْرَفُ، وهي: أَن يَذْكُرَ الْمُتَكَلّم حَالًا من الْأَحْوَال في شعرٍ لَو وقف عليها لأجزأه ذلك في الغرض الذي قَصَدَهُ، فَلَا يقف حَتَّى يزِيد فِي معنى مَا ذكره من تلك الحال مَا يكونُ أَبْلَغَ فِي قَصْده، كقول عمرو بن الأيهم التغلبي: [الوافر]

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا ... وَنُتْبِعُهُ الْكَرَامَةَ حَيْثُ مَالَا

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٣/ ١٨٦، ١٨٧.

(٢) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، وبيان إعجاز القرآن، ص١٤٨.

فإكرامهم للجار ما دام فيهم من الأخلاق الجميلة الموصوفة، وإتباعهم إياه الكرامة حيث كان من المبالغة في الجميل[١].

وأهل الأدب والنقد والبلاغة مختلفون في (المبالغة) من حيث الاستحسانُ وعدمُه، قال ابن رشيق (ت٤٦٣هـ): «والناس فيها مختلفون:

منهم من يُؤثرها، ويقول بتفضيلها، ويراها الغاية القصوى في الجودة، وذلك مشهور من مذهب نابغة بني ذبيان، وهو القائل: أَشْعَرُ النَّاسِ من اسْتُجِيدَ كَذِبُهُ، وضُحِكَ من رديئه، هكذا أعرفه.

... وروى قومٌ من حديث النابغةِ ومطالبتِهِ حسَّانَ بن ثابتٍ بالمبالغةِ، ونسبتِهِ إيَّاه إلى التقصير في قوله:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما

ما هو مشهورٌ عندهم مشهورٌ في كتبهم.

ومنهم من يعيبها ويُنكرها، ويَراها عيبًا وهُجْنَةً في الكلام، قال بعض الحُذَّاق بنقد الشعر: المبالغةُ رُبَّما أحالت المعنى، ولَبَّسَتْهُ على السامع؛ فليست لذلك من أحسن الكلام ولا أفخره؛ لأنَّها لا تقعُ موقعَ القبولِ كما يقع الاقتصاد وما قاربه»[٢].

وقال ابنُ أبي الإصبع العَدْوَاني: «قد اخْتُلِفَ في المبالغة:

فقومٌ يرون أنَّ أجودَ الشِّعْرِ أكْذَبُهُ، وخَيْرُ الكلامِ ما بُولِغَ فيه، ويحتجون بما جرى بين النابغة الذبياني وبين حسَّان في استدراكِ النابغةِ عليه تلك المواضعِ في قوله:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما

فإنَّ النابغة إنَّما عاب على حسَّان تَرْكَ المبالغة ... .

وقومٌ يرون المبالغةَ من عيوبِ الكلام، ولا يرون من محاسنِه إلا ما خَرَجَ مَخْرَجَ الصِّدْقِ، وجاء على منهجِ الحقِّ، ويزعمون أنَّ المبالغةَ من ضَعْفِ المتكَلِّمِ وعَجْزِهِ عن أن يخترعَ معنًى مبتكرًا، أو يُفَرِّعَ معنًى من معنًى، أو يُحلي كلامه بشيء من البديع، أو ينتخب ألفاظًا موصوفة بصفات الحسن، ويُجيد تركيبها، فإذا عجز عن ذلك كله أتى بالمبالغة لسَدِّ خَلَلِه، وتَتْميمِ نَقْصِه، لما فيها من التهويلِ على السامعِ... وعندي أنَّ المذهبين مردودان»[٣].

(١) ينظر: نقد الشعر، لقدامة، ص١٤٦، وتحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، ص١٤٧، ١٤٨.
(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢/ ٥٣.
(٣) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، ص١٤٨.

وقرَّر ابنُ أبي الإصبع أنَّ أصحابَ المذهب الثاني، وإن رجحوا مذهبَهم لا يكرهون ضدَّهُ، ولا يجحدون فضله، وقلَّما تخلو بعضُ أشعارهم منه، إلا أنَّ تَوَخِّيَ الصِّدْقِ كان الغالبَ عليهم، وكانوا يُكثرون منه، ومَنْ أكْثَرَ من شيءٍ عُرِفَ به، وقد نُسِبَ هذا البيتُ الذي يُمَثِّل ذلك المذهبَ: [البسيط]

إنَّ أَشْعَرَ بَيْتٍ أنتَ قائِلُهُ بَيْتٌ يُقالُ إذا أَنْشَدْتَهُ: صَدَقَا

إلى ثلاثة من الشعراء، هم: زُهَيرٌ، وحسَّانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأبو المِنْهال بُقَيْلَةُ الأكبر الأشجعي.

كما أنَّ أصحابَ المذهبِ الأول النابغةَ ومن شايعه على مَذْهَبِهِ لا يكرهون ضِدَّ المبالغةِ، وإلا فكلُّ احتجاجاتِ النابغةِ على النعمان بن المنذر في الاعتذارِ جاريةٌ مجرى الحقيقةِ، كقوله: [الطويل]

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيبَةً وَلَيْسَ وَرَاءَ اللَّهِ لِلْمَرْءِ مَذْهَبُ

ثمَّ انتهى إلى بيان الرأي الذي رآه راجحًا في شأن المبالغة، ومطابقًا للواقع في شعر الشعراء، وهو التوسط بين المذهبين؛ «فعائبُ الكلامِ الحسنِ بترك المبالغة فقط مخطئٌ، وعائبُ المبالغة على الإطلاق غيرُ مُصيبٍ، وخيرُ الأمور أوساطُها، وكيف تُعاب المبالغةُ وقد وُجِدَتْ في الكتاب العزيز على ضروب:

منها المبالغة في الصفة المعدولة من الجارية لمعنى المبالغة؛ فإنها جاءت على ستة أمثلة:

(فَعْلان) كـ: رَحْمَان، عُدِلَ عن راحمٍ للمبالغة، ولا يوصف به إلا الله تعالى؛ لأنَّ رحمتَهُ وَسِعَتْ كُلَّ شيءٍ، و(فَعَّال) معدولٌ عن (فاعل) للمبالغة، كقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ ... ﴾ [طه: من الآية ٨٢]، ﴿ ... إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات، من الآية ١٢]، ﴿ ... إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: من الآية ١٠٩]، ﴿... إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: من الآية ١٠٧].

و(فَعُول) عُدِلَ عن (فاعل) للمبالغة، كـ: (غفور)، و(شكور)، و(ودود).

و(فعيل) عُدِلَ عن (فاعل)، كـ: (رحيم)، و(حكيم)، و(عليم)، و(قدير)، و(سميع)، و(بصير).

و(مِفْعَل) معدولٌ عن (فاعل)، كـ: (مِدْعَس)، و(مِطْعَن).

و(مِفْعَال) معدولٌ عن (فاعل) للمبالغة، كـ: (مِطْعَام)، و(مِطْعَان)» [1].

(١) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، ص ١٥٠، ١٥١.

المبحث الثاني: إشْكَالِيَّة دِلالَةِ الْجَمْعَيْنِ عند النُّحَاةِ

قد اقتضت تجلية إشكالية هذه الدلالة عند أهل النحو والتصريف أن يُذْكَر أول من تناولها منهم، مع بيان موقف النحاة اللاحقين منها بيانًا وافيًا، وجاء ذلك في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نَشْأَةُ موقف النحاة

مبتدؤه سيبويه إمام النحاة- وهو فارسي الأصل عربي اللسان- (ت١٨٠هـ)، فلم يأخذ سيبويه ما حكاه شيخه أبو عمرو بن العلاء البصريّ العربيّ الصريح مأخذ التسليم والإذعان، بل فَهِمَ من استقراء كلام العرب مُرادَ الشَّاعِر العربيِّ فهمًا دقيقًا، وراعاه مراعاةً في قواعد النحو، فسَبَقَ النصيين جميعًا عربًا وغير عربٍ إلى مراعاة المقام، واعتبار الحال، والموقف الاجتماعي الذي قيلت فيه القصيدة، والسياق المصاحب لإنشاء النص الشعري في تحديد مراد المتكلم المادح أو المفتخر، والوقوف على قَصْدِه، وذلك حين حَكَمَ على جمع حَسَّان بالألف والتاء بأنَّ مراد الشاعر به التكثير، وليس القلة؛ لأنَّ الأَصْلَ في الجمع بالألف والتاء عند سيبويه الدلالة على القلة، إلا إذا اقتضت المقامات والأحوال والمواقف الاجتماعية خلاف ذلك؛ فينبغي النزول على مقتضاها، إذ الكلامُ لا ينعزل عن واقعه، ولا يقتطع من سياقه. وتدبر قول أبي بِشْرٍ- رحمه الله - بقلب واعٍ:

«وأمَّا ما كان على فَعْلَة فإنَّك إذا أردت أدنى العدد جَمَعْتَها بـ[الألف و] التاء، وفَتَحْتَ العينَ، وذلك قولك: قَصْعَةٌ وقَصَعاتٌ، وصَحْفَةٌ وصَحَفاتٌ، وجَفْنَةٌ وجَفَناتٌ، وشَفْرَةٌ وشَفَراتٌ، وجَمْرَةٌ وجَمَراتٌ. فإذا جاوزتَ أدنى العدد كسَّرت الاسم على فِعَال، وذلك: قَصْعَةٌ وقِصاعٌ، وجَفْنَةٌ وجِفانٌ، وشَفْرَةٌ وشِفارٌ، وجَمْرَةٌ وجِمارٌ ...

وقد يجمعون بـ [الألف و] التاء وهم يريدون الكثير. وقال الشاعر، وهو حسَّان بْنُ ثابت:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما

فلم يُرِدْ أدنى العدد»[1].

وذلك لأنَّ مقامَ الفخر والمدحِ (أو الحال المُشَاهدة، أو السياق الاجتماعيّ) الذي قيلت فيه القصيدة قاضٍ بأنَّ المُفتَخِرَ مُكْثِرٌ لا مُقِلٌّ، وأنَّ المادحَ موفٍ لا مُنقِصٌ؛ فالمبالغة حاضرةٌ في السياق لا غائبة، موجودة لا مفقودة، وإن لم تظهر ظهور المشاهدة والعيان، من حيث الصورة اللفظية.

(١) الكتاب ٣/ ٥٧٨.

المطلب الثاني: موقف النحاة من دلالة الجمعين

تناول النُّحَاةُ بيتَ حسَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تناولًا مختلفًا بَعْضُهُ عن بعضٍ، من حيثُ إفادةُ الجمعين فيه الْكَثْرَة أو الْقِلَّة.

ومنهم من استشهد به من دون ذِكْر حكايةِ حَسَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع النابغةِ الذُّبيانيّ، ومنهم من استشهد به مع ذِكْرِها، وقَبلَها.

ومنهم من استشهد به مع ذِكْرِها، ورَدَّها؛ ولذا يُمْكِنُ تصنيفُهم من حيث الاستشهادُ به والاستنادُ إليه إلى الفرق الآتية:

الفريق الأول: استشهد بالبيت على أنَّ دلالةَ الجمعِ فيه الكثرة لا القلة، من دون ذِكْرِ حكايةِ حَسَّانَ مع النابغةِ الذُّبيانيّ، وهؤلاء نَسَجوا على منوال سيبويه في أنَّ دلالة الجمعين في البيت على الكثرة لا القلة، ومن أعلامه:

- محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، فقد قال إثر ذكره البيت: «أدخله سيبويه - رحمه الله - على أن (الجفنات) من الجمع الكثير»[(١)].

- أبو بكر، محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، فقد فقال: «وأما الألفُ والتاءُ فإنَّها علامةٌ لجمع المؤنث بمنزلة الواو والنون للمذكر، وتكون للجمع القليل؛ كقولك: (الهنداتُ، والدعداتُ، والجُمَلاتُ، والزينباتُ)، ورُبَّما كانتْ في الجمع الكثير. قال حسان- رحمه الله-: [الوسيط]

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما

فالجَفَناتُ ههنا معناها الكثرةُ؛ لأنَّهُ لم يُرِدْ أنَّ لنا جفنات قليلةً؛ لأنَّهُ لو أراد ذلك لم يكن مبالغًا في المدح، وقَرَأَتِ القُرَّاء: ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: من الآية١٠٣] صَلَوَاتِكَ ، فليس معنى الصَّلَوَاتِ القلة، إنَّما معناها الكثرة»[(٢)].

وقال أيضًا: «واعلم أنَّ كلَّ اسمٍ مؤنثٍ يجمع بالألف والتاء؛ كقولك: (هند والهندات، وزينب والزينبات).

والألف والتاء لجمع القليل، ورُبَّمَا كانت للكثير. قال حسانُ: [الوسيط]

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما[(٣)].

(١) الكامل في اللغة والأدب ٢/ ١٤٣.
(٢) المذكر والمؤنث١/ ٢٠٢.
(٣) المصدر السابق ٢ / ١٤٠.

- وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) قال في (الحجة للقراء السبعة) بعد ذكر قول حسان:

لنا الجَفَناتُ الغُرّ:

«فهذا لا يريد إلّا الكثرة؛ لأنّ ما عداها لا يكون موضع افتخار»[١].

- وقال أبو الحجاج بن يسعون (ت بعد٥٤٢هـ): «البيت لحسان بن ثابت، استشهد به أبو عليّ على أنَّ المراد بـ(الجفنات) فيه التكثير، وعلى هذا استشهد به سيبويه وغيره، وكذلك المراد بـ(الأسياف) ههنا، التكثير أيضًا»[٢].

وقال أبو عليّ القيسيّ (ت ق ٦هـ): «الشاهد فيه: وضع (الجَفَناتُ)- وهي لما قَلَّ من العدد في الأصل؛ لجريانها في السلامة مجرى التثنية- موضع (الجِفان) التي هي للتكثير»[٣].

وعلى هذا تكون دلالةُ الجمعِ بالألفِ والتاءِ عند هذا الفريق من قبيل المشترك اللفظيِّ، فهو صالحٌ للقلة بحسب الأصل، وصالحٌ للكثرة بحسب المقام وقصد المتكلم، بل جُمُوعُ القِلَّةِ كُلُّها من قبيل ذلك، والعمدةُ في ذلك قولُ سيبويه: «واعلم أنَّ لأدنى العدد أبنيةً، هي مختصَّةٌ به، وهي له في الأصل، وربَّما شَرِكَهُ فيه الأكثرُ، كما أنَّ الأدنى ربَّما شَرِكَ الأكثر.

فأبنية أدنى العدد (أفعلٌ) نحو: أكلبٍ، وأكعبٍ. و(أفعالٌ) نحو: أجمالٍ، وأعدالٍ، وأحمالٍ، و(أفعلةٌ) نحو: أجربةٍ، وأنصبةٍ، وأغربةٍ. و(فعلةٌ) نحو: غلمةٍ، وصبيةٍ، وفتيةٍ، وإخوةٍ، وولدةٍ.

فتلك أربعة أبنية، فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر وإن شَرِكَهُ الأقلّ[٤].

والسَّمَاعُ قاضٍ لهذا الفريق، قال أبو العباس الفيومي (ت٧٧٠هـ) عن الْجَمْعِ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ: «وَقِيلَ: مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَيْثُ السَّمَاع»[٥].

وليس الأمرُ مقصورًا على الجمع بالألفِ والتاءِ فقط في الصلاحية للأمرين؛ فجمع المذكر السالم داخلٌ معه فيها. قَالَ ابْنُ خَرُوفٍ: «جَمْعَا السَّلَامَةِ مُشْتَرِكَانِ بَيْنَ الْقَلِيلِ

(١) الحجة للقراء السبعة ٦/ ٢٣.
(٢) المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح٢/ ١٢٦٢، ١٢٦٣.
(٣) إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي القيسي ٢/ ٧٧٩.
(٤) الكتاب ٣/ ٤٩٠.
(٥) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير٢/ ٦٩٥.

وَالْكَثِيرِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْقَوْلَ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: من الآية ٢٠٣] الْمُرَادُ: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَهِيَ قَلِيلَةٌ.

وَقَالَ: ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا ... ﴾ [البقرة: ١٨٤] ، وَهَذِهِ كَثِيرَةٌ»(١).

وذكر أبو إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) من استعمالهما في الكثرة قوله عز وجل ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ...﴾ [الأحزاب: من الآية ٣٥] إلى آخر الآية الكريمة، مقرِّرًا أنَّ ذلك في القرآن الكريم كثيرٌ، ومنه قوله عز وجل ﴿ ... وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ ﴾ [سبأ: من الآية ٣٧]، وأنَّهُ جاء في شعر حسَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم قال: «وقد اعترضه النابغة فقال: لقد قللتَ جفانك وأسيافك؟ ! فقال: من كلامنا وضعُ القليل موضع الكثير. وكلا الكلامين دليلٌ على مذهب سيبويه»(٢).

الفريق الثاني: استشهد بالبيت على أنَّ دلالةَ الجمع فيه الكثرة لا القلة، مع ذِكْرِ حكايةِ حَسَّانَ مع النابغةِ الذُّبيانيّ، والتسليم بنقد النابغة له، مع إيجادِ مخرجٍ لقول حسَّان ومراده، ومن أعلامه:

- أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، فقد قرَّر ما ذكره إمامُ النحاة تقريرًا حسنًا، وعرض حكاية النابغة مع حسان قائلا: «وكذلك ما جمع بالألف والتاء، نحو: (الهندات، والطلحات، والجفنات). المقصود به أن يكون لأقل العدد، وربما وقع لأكثره؛ فيكون ذلك جائزًا غير مردود. قال حسان:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما

وأمَّا قول من أخذ على حسَّان الْجَفَنَاتِ، فقال: هو لأقل العدد، وكان قولُك (الْجِفَانُ) أبلغَ في المدح؛ لأنَّها لأكثر العدد ... فهو كما قال، إلا أنَّهُ غيرُ مدفوعٍ أن تكون الجفنات تقع للكثير؛ وإن كان موضوع بابها القليل؛ لاشتراك الجموع، ودخول بعضها على بعض، ألا ترى أنَّ فُعُولًا من أبنية أكثر العدد، وقد تقع للقليل كما قال عز وجل: ﴿... ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: من الآية ٢٢٨].. »(٣).

وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) قال بعد ذكره النقدَ المُوَجَّهَ لحسَّان: «وإن كان الظاهرُ ما ذكروه، إلّا أنّ العربَ قد تستعملُ اللفظَ الموضوع للقليل في موضع الكثير. من ذلك قوله

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير٢/ ٦٩٥. لم أقف على ذلك القول فيما طالعت من كتب ابن خروف.
(٢) المقاصد الشافية ٧/ ١٤.
(٣) الإيضاح في علل النحو، ص ١٢٢، ١٢٣.

تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: من الآية ٣٧]، وقال: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ...﴾ [الأحزاب: من الآية ٣٥]، ولا يَعدُ الكريمُ سبحانه بأنَّ في الجَنَّة غُرُفات يسيرةً، وكذلك ليس المُرَادُ بقوله:﴿ الغُرُفات﴾ العشرةَ فما دونها، وإنَّما الإخبارُ عن هذا الجنس قليلِه وكثيرِه. وذلك أنّ الجموع قد يقع بَعْضُها موضعَ بعض، ويُستغنى ببعضها عن بعض. ألا ترى أنّهم قالوا: (رَسَنٌ وأَرْسانٌ)، و(قَلَمٌ وأَقْلامٌ)، واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة؟ وقالوا: (رَجُلٌ ورِجالٌ)، و(سَبُعٌ وسِباعٌ)، ولم يأتوا لهما ببناء قلّة؟ وأقيسُ ذلك أن يُستغنى بجمع الكثرةِ عن القلَّةِ؛ لأنّ القليلَ داخلٌ في الكثير»[1].

الفريق الثالث: استشهد بالبيت على أنَّ دلالةَ الجمع فيه القلة، معتمدًا في ذلك على حكايةِ نقد النابغة الذبياني حسَّانَ، وقد ذكر أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) هذا النَّقْدَ، واعتماد بعض النحويين ذلك على أنَّهُ حكمٌ عامٌّ في كلِّ ما جُمع بالألف والتاء، وذلك حين قال: «والألف والتاء في جميع ذلك كلِّه للقلَّةِ عند بعض النحويين، ويحتجون بما رُوي أنَّ حسَّانَ بن ثابتٍ أنشد النابغة قصيدته التي يذكر فيها: [من الطويل]

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما

فَلَمْ يرَ فيه اهتزازًا، فعاتبه على ذلك؛ فقال له النابغة: قد أخطأت في بيتٍ واحدٍ في ثلاثة مواضع، وأغضيتُ عنها، ثُمَّ جئتَ تلومني!! فقال له حسَّان: ما تلك المواضع؟ فقال له:

الأول: أنَّك قلت: (الْجَفَنَات)، وهي تدلُّ على عدد قليل، ولا فخر لك أن يكون لك في ساحتك ثلاث جفنات أو أربع.

والثاني: أنَّك قلت: (يَلْمَعْنَ)، واللمعة بياض قليل، فليس فيه كبير شأن.

والثالث: أنَّك قلت: (يَقْطُرْنَ)، والقطرة تكون للقليل، فلا يدل ذلك على فرط نجدة، وكان يجب أن تقول: (الْجِفَانُ، ويَسِلْنَ)[2].

ثمَّ أعلن أبو البركات الأنباريُّ مخالفتَهُ هذا الفريق، وعدم صحة ما ذهبوا إليه، فقال: «وهذا - عندي- ليس بصحيحٍ؛ لأنَّ هذا الجمعَ يجيء للكثرة كما يجيء للقلة؛ قال الله تعالى: ﴿الغُرُفات﴾ [سبأ: من الآية ٣٧]، والمراد به الكثرة لا القلة، والذي يدلّ على ذلك: أنَّهُ جمع تصحيح، فصار بمنزلة قولهم: (الزيدون، والعمرون)، وكما أنَّ قولهم:

(١) شرح المفصل٣/ ٢٢٥.

(٢) أسرار العربية، ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(الزيدون، والعمرون) يكون للكثرة والقلة، فكذلك هذا الجمع»[١].

وقد حكى أبو حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ذلك الموقف عنهم وموقف الزجاج منهم، حين قال: «وزعم بعضهم أنَّهُ مختصٌّ به [أي: القليل]؛ لقربه من التثنية في السلامة. وأنكره الزجاج...»[٢].

- وما ذهب إليه هذا الفريق وضَّحته عبارة أبي العباس الفيومي (ت٧٧٠هـ)، التي يقول فيها: «... فَجَمْعُ الْقِلَّةِ قِيلَ: خَمْسَةُ أَبْنِيَةٍ، جُمِعَتْ أَرْبَعَةٌ مِنْهَا فِي قَوْلِهِمْ: [من البسيط]

بِأَفْعُلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعِلَةٍ ... وَفِعْلَةٍ يُعْرَفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ

وَالْخَامِسُ: جَمْعُ السَّلَامَةِ مُذَكَّرُهُ وَمُؤَنَّثُهُ ... وَعَلَيْهِ قَوْلُ حَسَّانَ:

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى ... وأسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما

وَيُحْكَى أَنَّ النَّابِغَةَ لَمَّا سَمِعَ الْبَيْتَ قَالَ لِحَسَّانَ: قَلَّلْتَ جِفَانَكَ وَسُيُوفَك»[٣].

وعناه أبو إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) بقوله: «وجموع القلة في التكسير: أفعل، وأفعال، وأفعلة، وفعلة. وجمعا السلامة للقلة عند طائفة؛ ولذلك لما قال حسان بن ثابت:

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى ... وأسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما

قيل له: لقد قللت جفان قومك وأسيافهم.

فعلى هذا القول: سبع سماوات، وسبع بقرات، وتسع آيات، وثلاثة أرسان؛ لأنَّ هذه الأشياءَ إنَّمَا جُمِعَت جمعَ قلَّةٍ، أي: على مثالِ القِلَّة»[٤].

الفريق الرابع: استشهد بالبيت على أنَّ دلالةَ الجمع فيه الكثرة لا القلة، مع إنكار حكايةِ حَسَّانَ مع النابغةِ الذُّبيانيّ، ومن أعلامه:

- أبو إسحاق الزَّجَّاج (ت٣١١هـ) فقد قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: من الآية ٢٠٣] «قالوا: هي أيَّام التشريق. (مَعْدُودَات) يُستعمل كثيرًا في اللغة للشيءِ القليل، وكلُّ عددٍ قَلَّ أو كَثُرَ فهو معدودٌ، ولكنَّ مَعْدُودَاتٍ أدَلُّ على

(١) أسرار العربية، ص ٢٤٩، ٢٥٠.
(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل١/ ٣٠٣.
(٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير٢/ ٦٩٥.
(٤) المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ٦/ ٢٤٩، ٢٥٠.

الْقِلَّةِ؛ لأنَّ كُلَّ قليلٍ يُجْمَعُ بالألف والتاء، نحو: دُرَيْهِمَات، وجَمَاعات.

وقد يجوز وهو حَسَنٌ كَثِيرٌ أن تقع الألف والتاء للكثير، وقد ذُكِرَ أنَّهُ عِيبَ عَلى القائل:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما

فقيل له: لم قَلَّلْتَ الجَفَنَاتِ ولَمْ تَقُل: الجِفان؟

وهذا الخبر- عندي- مَصْنوعٌ؛ لأنَّ الألفَ والتاءَ قد تأتي للكثرة، قال اللَّه عز وجل: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ... ﴾ [الأحزاب: من الآية ٣٥]، وقال: ﴿... جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾[التوبة: ٧٢] [التوبة: من الآية ٧٢]، وقال: ﴿ ... وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: من الآية ٣٧]، فالمسلمون ليسوا في جنات قليلة، ولكن إذا خصَّ القليل في الجمع بالألف والتاء، فالألف والتاء أدل عليه؛ لأنَّهُ يلي التَّثْنِيَةَ، تقول: حمام، وحمامان وحمامات، فتؤَدي بناءَ الواحد، فهذا أدلُّ على القليل، وجائزٌ حَسَنٌ أن يراد به الكثير، ويدل المعنى المُشَاهَدُ على الإرَادَة، كما أنَّ قولك (جَمْعٌ) يدل على القليل والكثير»[(١)].

ونَقَلَ أبو الحسن الواحديّ (ت٤٦٨هـ) في (التفسير البسيط) موقف الزجاج من تلك الحكاية منسوبًا إليه[(٢)]، وكذلك فَعَلَ أبو حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، فقد قال: «وزعم بعضهم أنَّهُ مختصٌّ به [أي: القليل]؛ لقربه من التثنية في السلامة. وأنكره الزجاج، وأنكر الحكاية التي تحكى عن النابغة مع حسَّان في بيته المعروف:

لنا الجفنات .... البيت.

وذكر أنَّ النابغة لا تخفى عليه معاني الشعر حتى يعترض بما لا ينبغي، مع أنَّ الله تعالى يقول: ﴿ ... وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: من الآية ٣٧]، وقال تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّه﴾ [آل عمران: من الآية ١٦٣] انتهى»[(٣)].

- وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، فقد حكى عنه ذلك تلميذه ابن جني (ت٣٩٢هـ) حين قال: «وكان أبو علي ينكر الحكاية المروية عن النابغة، وقد عرض عليه حسان شعره، وأنه لما صار إلى قوله:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٧٥ - ٢٧٦.

(٢) التفسير البسيط٤/ ٦٨.

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل١/ ٣٠٣.

قال له النابغة: لقد قللت جفانك وسيوفك.

قال أبو على: هذا خبر مجهول لا أصل له؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿ ... وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾، ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التي فى الجنة من الثلاث إلى العشر»[1].

- وأبو الحجاج بن يَسَعُونَ (ت بعد٥٤٢هـ) حَكَمَ على تلك الحكاية بالتعسُّف والتكلُّف، مستندًا إلى طعن أبي علي الفارسي فيها الذي حكاه عنه ابن جني، وذلك حين قال: «وحكى ابن قتيبة، وأبو الفرج عنه، وحكاه غيرهما أيضًا أن حسان فاخر النّابغة الذبياني بهذا البيت، في خبر مستفيض، وأنّ النّابغة قال له: إنَّك لشاعر؛ لولا أنَّ بيتك معيب من ثلاثة أوجه، لأنّك قللت جفان قومك، وأسيافهم، وما أقطرت من دَمٍ حين لم تقل: (جفان، وسيوف، ويَجْرين)، وفخرت بمن ولدت، ولم تفخر بمن ولدك...

قال أبو الحجّاج: وهذا كلّه تعسُّف، وتكلُّف. وقد حكى أبو الفتح عن أبي عليّ أنَّه كان يطعن في هذه الحكاية، يعني: التي تؤثر عن النّابغة في نقد بيت حسّان، بقول الله تعالى: ﴿ ... وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾»[2].

ولم يكتف ابن يَسَعُون بذلك الحكمِ، فقد ردَّ على نقد النابغة الذبياني حسانَ بشعر النابغة نفسه حين قال: «قال أبو الحجّاج بن يسعون: وقد قال النَّابغة في قوم من بني أسد مفتخرًا بموضعهم من كثرة العَدد والعُدد:

رَهْطُ ابن كُوز مُحْقبي أَدْرَاعِهم ..... البيت

وهذا النّحو كثير»[3].

وتتابع كثير من النحويين على نقل طعن أبي علي الفارسي في تلك الحكاية، ومنهم: أبو علي القيسيّ (ت ق ٦هـ)؛ فقد قال: «وكان أبو علي يطعن على هذه الحكاية المحفوظة هنا، المنسوبة إلى النابغة في قوله لحسان: «لقد قللت جفانك وأسيافك»، وقال الله تعالى: ﴿ ... وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ ﴾ وغرف الجنة أكثر مما يُظن، وقال تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾ ورُتَبُ الناس في علم الله تعالى أكثر من العشر لا محالة»[4].

---

(١) المحتسب ١/ ١٨٧.

(٢) المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح٢/ ١٢٦٢، ١٢٦٣.

(٣) السابق٢/ ١٢٦٣، ١٢٦٤.

(٤) إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي ٢/ ٧٧٩.

وكذلك فَعَل أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)؛ فقد قال: «وأمّا ما روي عن النابغة وحسان فقد كان أبو علي الفارسي يقدح فيه، ولو صَحَّ فيحتمل أن يكون النابغةُ قصد ذكر شيءٍ يدفع عنه ملامةَ حسانٍ، ويعارضها في الحال»[١].

وقال ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ): «وكان أبو عَلِيٍّ يُنكِر الحكايةَ المرويَّةَ أن حَسَّانَ عَرَضَ شِعْرَه على النَّابِغة، فقال له عند قوله:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما

قَلَّلتَ جِفَانَك وسيوفَك، ويقول: هذا خبرٌ مجهولٌ، لا أصلَ له؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ ... وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾.

وعلَّةُ ذلك عندي: أنه كَثُر مجيء المفرد مرادًا به الجمعُ جنسًا، نحو: (أَهْلَكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ)، و(ذَهَبَ الناس بالشاة والبعير)، فلما كَثُر ذلك جاؤوا في موضعه بالجمع الذي هو أقربُ الجموع إليه، وهو القليلُ، فلهذا قال: ﴿الْغُرُفَاتِ﴾، و: (الجَفَنَات)، وجاء في التكثير، فقال: وأسيافُنا، وقال تعالى: ﴿وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ [التوبة: من الآية ٩٢]... »[٢].

- وما ذهب إليه هذا الفريق هو ما عناه أبو العباس الفيومي (ت٧٧٠هـ) بقوله: «وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إلَى أَنَّ جَمْعَي السَّلَامَةِ كَثْرَةٌ، قَالُوا: وَلَمْ يَثْبُتِ النَّقْلُ عَنْ النَّابِغَةِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ الصِّحَّةِ فَالشَّاعِرُ وَضَعَ أَحَدَ الْجَمْعَيْنِ مَوْضِعَ الْآخَرِ؛ لِلضَّرُورَةِ، وَلَمْ يُرِدْ بِهِ التَّقْلِيلَ»[٣].

الفريق الخامس: وضع بعض الضوابط التي تفصل للمتلقي بين دلالتي القلة والكثرة في جمعي التصحيح، والأوزان الأربعة، ومن أعلامه:

- ابن مالك (ت٦٧٢هـ) الذي ذكر جموعَ القلة، ثم ألحق بها في الدلالة على القلة جمعي التصحيح مستثنيًا من تلك الجموع حالتين، تكون فيهما دالةً على الكثرة، هما:

أ- إذا اقترنت بـ(أل) الدالة على الاستغراق، كما في قوله عز وجل:﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ... ﴾ [الأحزاب، الآية ٣٥].

ب- إذا أُضِيفَت إلى دالٍّ على الكثرة، مثل قول حسَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وأَسْيَافُنا يَقْطُرْنَ).

(١) أسرار العربية، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٢) حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك٢/ ١٣٧٠.

(٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير٢/ ٦٩٥.

وقد قال في ذلك: «ويشارك هذه الأبنية في الدلالة على القلة جمعا التصحيح ما لم تقترن بهما الألف واللام الدالة على الاستغراق، أو يضافا إلى ما يدل على الكثرة.

فالاقتران بالألف واللام كقوله تعالى، وقد تضمن القرينتين قولُ حسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأَسْيَافُنا يقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَما[1]

- وأبو محمد المرادي (ت٧٤٩هـ) قرَّرَ الحالتين اللتين ذكرهما ابن مالك لدلالة الجموع الموضوعة للقلة في الأصل على الكثرة، فقال: «إذا قُرِنَ جمع القلة بـ(أل) التي للاستغراق، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ...﴾، وقد جمع الأمرين قولُ حَسَّان...»[2].

المطلب الثالث: فَذْلَكَة الإشكالية

رَحِمَ اللهُ سيبويه الذي كان أدرى بمراد العرب من العرب أنفسهم، ورَحِمَ اللهُ تعالى أستاذنا الجليل صاحب هذه المقولة التي تُعد من جوامع الكلم، والتي لو جعلها باحثٌ لبيبٌ عنوانَ بحث أو كتابٍ لأخرج لنا من العلم كنزًا ثمينًا، ودرًّا نفيسًا، ينال من ذوي الشأن في العلم كلَّ مَحْمَدةٍ.

استقرى جُلُّ النحويين النصوص الفصيحة فحلُّوا إشكالية القلة والكثرة في (الْجَفَنَات) بحلولٍ مقبولة، هي:

أ- مراعاة الموقف الاجتماعي الذي قيلت فيه الأبيات الشعرية والعبارات النثرية، واعتبار السياق المصاحب لإنشائها، وهو سياق الفخر، أو المدح، أو التوبيخ ... ولا شك أنَّ الموقف الذي راعاه الأقدمون في أحكامهم وقواعدهم هو أحد معايير نحو النص المهمة المقررة حديثًا.

ب- الاحتكام إلى مقصد منشئ الأبيات الشعرية، ومراد قائل الكلام المنثور، ولا ريب أنَّ القصد الذي راعاه الأقدمون أحد معايير نحو النص المهمة المقررة حديثًا. قال ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ): «... الألف والتاء للقلَّة كالألف والنون والياء والنون في التثنية، هذا الأصلُ، غيرَ أنَّهُ قد جاء مع الكثرة، نحو: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨١٠، ١٨١١.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٣٧٨.

وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ... ﴾ الآيةَ، والغرضُ الكثرة[١].

ج- وضع الضوابط الحاكمة الدقيقة المبنية على استقراء الكلام، وتتبع مراد القائلين، فقرر بعضهم أنَّ الجمع المقترن بـ(أل) الدالة على الاستغراق، أو المضاف إلى ما يدلّ على الكثرة من قبيل الجمع الدالِّ على الكثرة.

وحلُّوا إشكاليةَ القلةِ والكثرةِ في (أسْياف) الذي على وزن (أفْعَال) أحد أبنية القلة، بتقريرهم أنَّ العربَ قد وضعت أحد الجمعين موضع الآخر على سبيل الحقيقة أو المجاز، فاستعملت بناء القلة مستغنية به عن وضع بناء الكثرة، كـ(أفئدة) جمع (فؤاد)، واستعملت بناء الكثرة مستغنية به عن وضع بناء القلة، كـ(رجال) جمع (رَجُل).

قال سيبويه: «واعلم أنَّ لأدنى العددِ أبنيةً هي مختصَّةٌ به، وهي له في الأصل، ورُبَّما شَرِكَهُ فيه الأكثرُ، كما أنَّ الأدنى رُبَّما شَرِكَ الأكثرَ.

فأَبْنِيَةُ أدنى العددِ (أفْعُلٌ)، نحو: أَكْلُب، وأَكْعُب. و(أفْعَالٌ)، نحو: أجْمَال، وأعْدَال، وأحْمَال، و(أفْعِلَةٌ)، نحو: أجْرِبةٍ، وأنْصِبةٍ، وأغْرِبةٍ. و(فِعْلَةٌ)، نحو: غِلْمَةٍ، وصِبْيَةٍ، وفِتْيَةٍ، وإِخْوَةٍ، ووِلْدَةٍ.

فتلك أربعةُ أبنيةٍ، فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر وإن شَرِكَهُ الأقلُّ[٢].

وقال أبو بكر بن السَّرّاج (ت٣١٦هـ): افْعُلَةٌ: جمعها بـ[الألف و] والتاء في أدنى العدد، وتفتح العين فتقول: فَعَلاتٌ، نحو: جَفْنَةٍ وجَفَنَاتٍ، فإذا جاوزت أدنى العدد صار على فعَالٍ مثل قِصَاعٍ ... وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير»[٣].

وقال في جمع ما جاء على وزن (فُعَالة) على (فعائل) عند إرادة الكثرة، وفي جمعه بالألف والتاء عند إرادة القلة: «وأَمَّا فُعَالَةٌ: فمثلُ ما قبلَها نحو: ذُوابة وذَوَائبَ، وليسَ ممتنعٌ شيءٌ من ذَا مِنَ الألفِ والتاءِ إِذَا أَردتَ أَدنى العددِ»[٤].

ولذلك لا أكتفي بترديد عبارة (سيبويه أدرى بمراد العرب من العرب)، بل أشفعها بعبارة (نبهاء النحويين قديمًا وحديثًا أدرى بمراد العرب من العرب).

* * *

(١) حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك ٢/ ١٣٧٠.
(٢) الكتاب ٣/ ٤٩٠.
(٣) الأصول في النحو ٢/ ٤٣٩.
(٤) المصدر السابق ٣/ ١٠.

الخاتمة

انتهت مسيرة البحث في إشكالية هذين الجمعين في بيت حسَّان بن ثابتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بين الأدباء والنحاة إلى تقرير ما يأتي:

أولاً- دِقَّةُ منهجِ النحاة في البحث اللغوي عن منهج الأدباء والنقاد، فقد راعى النحاةُ المقامَ، واحتكمُوا إلى السياق، واعتمدوا قصدَ المتكلم، وأخذُوا بالغرض من النصِّ.

ثانيًا- أَبْرَزَ منهجُ النحاة في البحث اللغوي مرونة أبنية اللغة العربية، وأنَّها لا تقف عند دلالة واحدة لا تتخطاها إلى غيرها، بل تتفاعل الأبنيةُ بعضُها مع بعضٍ، فتتبادل المواقع في بعض الكلام الفصيح.

ثالثًا- بَيْتُ حسَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شاهدٌ من شواهد كثيرة يمكن الاحتكام إليها في إطلاق دلالة الجمع نزولًا على مقتضى المقام، واحتكامًا إلى السياق، ومراعاةً لقصد المتكلم العربي، وأخْذًا بالغرض من النصِّ.

رابعًا- أَنَّ (الْجَفْنَة) هي أَعْظَمُ الْقِصَاعِ، وهي تُشْبِعُ ما فوق العشرة من الناس، والعمدةُ في ذلك ما جاء في كتب اللغة، وهو قَول الْكِسَائِيّ (ت ١٨٩هـ): «أَعْظَمُ الْقِصَاعِ الْجَفْنَةُ، ثُمَّ الْقَصْعَةُ تَلِيهَا تُشْبِعُ الْعَشَرَةَ، ثُمَّ الصَّحْفَةُ تُشْبِعُ الْخَمْسَةَ، ثُمَّ الْمِئْكَلَةُ تُشْبِعُ الرَّجُلَيْنِ وَالثلاثَةَ، ثُمَّ (الصُّحَيْفَةُ) تُشْبِعُ الرَّجُلَ»(١).

فقول حَسَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ) وافٍ بالمراد مدحًا لقومه أو فخرًا بأخلاقهم، ومطابقٌ لحال قومه أو واقع قبيلته التي ينتمي إليها، وفيه مبالغة محمودة.

خامسًا- أنَّ العربَ كَانَت تَدْعو السَّيِّدَ الْكَرِيمَ المِطعَامَ جَفْنَةً؛ لأَنَّهُ كَانَ يَضَعُهَا، ويُطْعِم النَّاسَ فِيهَا؛ فَسُمِّي بِاسْمِهَا(٢). فإذا كان لقوم حسَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَفَنَاتٌ غُرٌّ فلا ريب في كثرة السادة الكرماء المطعمين فيهم.

سادسًا- أنَّ إضافة (أسياف)- وهي على وزن بناء القلة- إلى ضمير قوم حسَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ولا شك أنهم كثيرون- قاضٍ بدلالتها على الكثرة، ومن المقرر في قواعد النحو العربي أنَّ المضاف يكتسب من المضاف إليه أمورًا، كالتعريف أو التنكير، أو التأنيث أو التذكير، أو الجمعية، أو الظرفية، أو المصدرية، وهنا اكتسب المضاف الذي هو على بناء

(١) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري، مادة (ح ص ف) ٤/ ١٤٩، وتاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري ٤/ ١٣٨٤، ومختار الصحاح، للرازي، ص١٧٣، ولسان العرب ٩/ ١٨٧ مادة (ص ح ف).

(٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير١/ ٢٨٠.

القلة الدلالةَ على الكثرة من المضاف إليه الدال على ذلك، وهو ضمير قوم حسَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

سابعًا- ثراءُ الدراسات البينية في مجالاتِ اللغةِ العربيةِ بالثمرات والفوائد والنتائج عن الدراسات الفردية في مجالٍ واحدٍ، فلا ريب أنَّ لها ثمراتٍ كُبْرَى، وفوائدَ عُظْمَى، ونتائجَ مُهمة، يُضيِفها نُبَهاءُ الباحثين إلى مسيرة البحث اللغوي الهادفة.

أهم المصادر والمراجع:

- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت ٧٧٥هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١. سنة ٠٢٤١هـ/ ١٩٩٩م.

- الأصول فى النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣. سنة ١٩٨٨م.

- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي القيسي(ت ق ٦هـ)، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، بيروت: دار الغرب الإسلاميط١. سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزَّجَّاجي (ت٧٣٣هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، ط٥. سنة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- البديع في نقد الشعر، لأبي المظفر، أسامة بن منقذ الشيزري (ت ٤٨٥هـ)، تحقيق: د. أحمد أحمد بدوي، ود. حامد عبد المجيد، الجمهورية العربية المتحدة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الإدارة العامة للثقافة.

- تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط٤. سنة ١٤٠٧هـ.

- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، وبيان إعجاز القرآن، لابن أبي الإصبع العدواني (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ودار كنوز إشبيليا، ط١. بدون (ط. ت).

- التَّفْسِيرُ البَسِيْط، لأبي الحسن الواحدي(ت ٨٦٤هـ)، حُقِّق في (٥١) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: عمادة البحث العلمي، ط١. سنة ١٤٣٠ هـ.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة: دار الفكر العربي، ط١. سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، تحقيق: جابر بن عبد الله ابن سريِّع السريِّع، رسالة دكتوراه، قسم اللُّغويَّات بكليَّة اللُّغة العربيَّة، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، العام الجامعي: ١٣٤٩- ١٤٤٠هـ.

- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي (ت ٧٧٣هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دمشق/ بيروت: دار المأمون للتراث، ط٢. سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د.عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة: دار المأمون للتراث، بدون (ط . ت).

- شرح المفصل، لابن يعيش، بيروت: عالم الكتب، والقاهرة: مكتبة المتنبى، بدون (ط . ت).

- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلويّ (ت ٥٤٧هـ)، بيروت: المكتبة العصرية، ط١. ١٤٢٣هـ.

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني(ت٣٦٤ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الجيل، ط٥. سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٨١م.

- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد (ت ٥٨٢هـ)، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، ط٣. سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣. سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، القاهرة: دار المعارف، بدون (ط . ت).

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لنصر الله بن محمد الشيباني الجزري، المعروف بابن الأثير الكاتب (ت ٧٣٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، سنة ١٤٢٠هـ.

- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: على النجدي ناصف وآخرين، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- مختار الصحاح، لزين الدين الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، بيروت، صيدا: المكتبة العصرية، الدار النموذجية، ط٥. سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- المذكر والمؤنث، لأبي بكر، محمد بن القاسم الأنباري(ت ٨٢٣ هـ)، تحقيق: محمد

عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، سنة ١٠٤١ هـ/ ١٨٩١م.

- المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، لأبي الحجاج، يوسف بن يسعون (ت بعد ٥٤٢هـ)، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١. سنة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس الفيومي، بيروت: المكتبة العلمية، بدون (ط. ت).

- المصون في الأدب، لأبي أحمد، الحسن بن عبد الله العسكري(ت ٢٨٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ط٢. سنة ١٩٨٤م.

- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط١. سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١. سنة ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني، بدون(ط. ت).

- نقد الشعر، لقدامة بن جعفر البغدادي(ت ٧٣٣هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت: دار الكتب العلمية.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، المبارك بن محمد الشيباني الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، سنة ١٩٧٩هـ/ ١٩٩٣م.